المقاولاتية

- خيار استراتيجي لإحلال نموذج اقتصادي جزائري متكامل-

أ. صبـــوع عبد الحفيـــظ
أستاذ محاضر "ب"
جامعة احمد بوقرة -بومرداس-

ملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم العوامل المرتبطة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء نسيج اقتصادي متكامل ومتنوع، مع التركيز على إبراز أهمية تدعيم الثقافة والروح المقاولاتيتين والتحسيس بأهميـة التوجـه المقـاولاتي كحتميـة تفرضـها الظـروف الاقتصادية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، الثقافة والروح المقاولاتية، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية.

Résumé

Nous essayons à travers cette étude d'analyser les facteurs principaux liés à l'activation du rôle des **PME** dans la construction d'un tissu économique intégré et diversifie, et ce en mettant l'accent sur l'importance du renforcement de la culture et de l'esprit entrepreneuriales, et de la sensibilisation vis-à-vis ce choix inéluctable imposé par les conditions économiques actuelles.

Mots clés: l'entrepreneur, l'entreprenariat, culture et esprit entrepreneuriales, le rôle économique et social de l'entreprenariat.

تمهيد

يتعاظم الاهتمام بالمقاولاتية بشكل ملحوظ لدى العديد مـن الـدول، انطلاقـا مـن منتصـف ثمانينيـات القـرن الماضي، ويرجع ذلك للأدوار التي أصبحت تلعبها على أصعدة متعددة، أهمها مساهمتها الفعالة في بناء نسيج اقتصـادي متكامـل ومتنـوع، يكفـل تحقيـق الانتعـاش والإقلاع الاقتصادي ويمكن تبعا لذلك، من المساهمة في مواجهة العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر، بالإضافة إلى تدعيم التوجهات الفردية لدى الأفراد نحو تحقيق الاستقلالية وتحقيق الذات، باعتبارها من الحاجات الإنسانية، وذلك من خلال حثهم على إنشاء مقاولات خاصـة بهـم، وتشـجيع روح المبـادرة والإبـداع والابتكـار والتجديد لديهم.

وتبعـا لـذلك، ازداد الاهتمـام بالمقـاولين مـن خـلال دعمهم ومرافقتهم عبر هيئات عديدة، بغية تذليل العقبات التـي ترافـق جميـع مراحـل إنشـاء مقـاولاتهم وإنجـاز مشـاريعهم. ابتـداء بالبحـث عـن الافكـار، ثـم إنشـاء المؤسسات أو المقاولات كأداة لإشباع حاجاتهم وتجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

رغم محاولات الإصلاح العديدة التي تبنتها السلطات الجزائرية منذ بداية التسعينيات، من خلال برامج اعادة الهيكلة المالية، والعضوية، والخصخصة، وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية... إلخ، إلا أنها لم ترق إلى ضمان التحول السلس نحو نموذج اقتصادي متنوع. وفي ظل انخفاض أسعار البترول، مرة أخرى منذ سنة 2015، أصبح من الضروري وبشكل استعجالي تشجيع جميع الجهود والأساليب الممكنة للتقليل من درجة هذه التبعية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تدعيم مساهمة القطـاع الخـاص وتشـجيع أفـراد المجتمـع ودفعهـم نحـو إنشاء مقاولات خاصة.

وفي ضوء ذلك تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يساهم تدعيم الثقافة المقاولاتية لدى أفراد المجتمع في تشجيع إقبالهم نحو إنشاء المشروعات الخاصة، وفي تدعيم دور هذه الأخيرة في بناء نموذج اقتصادي متكامل ومتنوع؟

وحتى نتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تناول البحث وفق المحاور التالية:

تمهيد

أولا: ماهية المقاولاتية

ثانيا: تحليل عناصر ومقومات الثقافة المقاولاتية

ثالثا: تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر

خلاصة

أولا: ماهية المقاولاتية

المقاولاتية من مفاهيم الاقتصاد وإدارة الأعمال التي شاع استعمالها على نطاق واسع منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهي من المفاهيم التي يمكن تناولها وفق مداخل متعددة، أهمها المدخل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. كما أن الوقوف على التحديد الجيد لهذا المفهوم، يتطلب منا قبل كل شيء، الوقوف على مفهوم المقاول لارتباطه الوثيق به لغة واصطلاحا.

1- مفهوم المقاول

نسجل تباينا في التعاريف المقدمة لمفهوم المقاول، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها ارتباط أهميته ودوره كفاعل اقتصادي بالمدارس والنظريات الاقتصادية من جهة، بحيث يعتبر سر نجاح النظام الرأسمالي وعموده الفقري، على عكس دوره في النظام الاشتراكي، ولاختلاف مكانته باختلاف النماذج والسياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول، من جهة أخرى.

ا - تعريف المقاول

- **التعريف اللغوي للمقاول[1]**

نقصد بالتعريف اللغوي ما تشير إليه المعاجم والقواميس على اختلاف لغاتها، وتطور استعمال مفهوم معين بها. فالمعاجم الفرنسية تشير إلى أن مصطلح مقاول "**Entrepreneur**" على أنه مشتق من الفعل "**Entreprendre**"، الذي يقابله في اللغة العربية فعل: **باشر، والتزم وتعهد.**

ويشير القاموس العام للتجارة إلى أن *" المقاول هو ذلك الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا، فبدلا من أن نقول صاحب أو مالك مصنع، نقول: مقاول صناعي"*

أما القواميس الانجليزية فتتناول مفهوم المقاول لغة وفق صيغتين هما: « **Undertaker** » الذي يتقاطع بشكل كبير مع تعريفه الفرنسي، وبصيغة: « **Adventurer** » أي المغامر. ويعرف المقاول تبعا لذلك وفق قاموس (merriam-webster) على أنه *" ذلك الشخص الذي يدير أعمالًا تنطوي على المخاطرة."*[2]

نلاحظ من خلال التعاريف اللغوية المقدمة، أنها لا تحصر مفهوم المقاول في قطاع نشاط دون أخر، على عكس ما يعتقده الكثير بأن المقاول هو ذلك الشخص الذي ينشط في قطاع البناء والأشغال العمومية فقط، كما نلاحظ تركيز هذه التعاريف على عنصرين رئيسيين هما: التعهد والالتزام بتحمل **المسؤولية** وعنصر **المخاطرة.**

- **التعريف الاصطلاحي للمقاول**

قدمت للمقاول تعاريف عديدة نقتصر على ذكر أهمها في ما يلي:

- التعريف الأول

"هو مُنفِذ فكرة الاستثمار، وصاحب مشروع المقاولة أيضا، والمقاول يقوم بإنشاء مشروع المقاولة، ويقوم بإدارة هذا المشروع وتسييره وتطويره إلى الأفضل. وقد اقترن اسم المقاول بمشروع المقاولة حتى أصبحا متلازمين بدرجة كبيرة، بحيث أصبحت فيه شخصية المقاول متطبعة بمهنة المقاولة التي يقوم بها. ويرتبط نجاح أو فشل المقاولة في مهامها بمدى اطلاع المقاول على

خبايا مهنته، ومدى اجتهاده في اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، ويُعد المقاول هو سر نجاح النظام الرأسمالي."[3]

- التعريف الثاني

"المقاول هو الشخص الذي لديه الرغبة والإرادة والقدرة وبشكل مستقل – إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يُجسد على أرض الواقع، وذلك بالاعتماد على معلومة قيّمة تسمح بتحقيق عوائد مالية مرفقة وبدرجة عدم تأكد (اللايقين) ومخاطرة محسوبة. ويتصف بالإضافة إلى ما سبق، بالجرأة، الثقة بالنفس، التمتع بالمعارف الإدارية، والقدرة على الإبداع... إلخ، حتى يتمكن من قيادة التطور الاقتصادي."[4]

نلاحظ من خلال التعاريف المقدمة أنها تحاول صياغة تعريف للمقاول من خلال سرد أهم السمات المشتركة لدى المقاولين، وهو ما أشرنا إليه من خلال العبارات المسطرة في التعريف الثاني.

ب- خصائص ومميزات المقاول[5]

يتصف المقاول بمجموعة من الخصائص نصنفها في الخصائص السلوكية والخصائص الإدارية.

***الخصائص السلوكية للمقاول**

ترتبط الخصائص السلوكية بالجوانب الاجتماعية، وتتجسد في كل من المهارات التفاعلية والمهارات التكاملية.

-**المهارات التفاعلية:** يقصد بها كل ما يتعلق بالتفاعل الاجتماعي للفرد، بحيث يكون متفتحا على الآخرين، وله قدرة معتبرة في بناء العلاقات واكتساب الاصدقاء والمعارف، والدخول في حوارات ونقاشات، والتمتع بالقدرة على الاتصال والإقناع، وكسب تقدير واحترام الآخرين.

-**المهارات التكاملية:** تعتبر المهارات التكاملية امتدادا للمهارات التفاعلية، وتبرز من خلال القدرة على تحقيق تكامل وتعاون بين جميع الأصدقاء والمعارف، وتنسيق العلاقات فيما بينهم في الاتجاه الذي يخدم أهداف المقاولة.

***الخصائص الإدارية**

تتمثل الخصائص الإدارية في المهارات الفنية، المهارات الإنسانية والمهارات التصميمية.

-**المهارات الفنية:** تتعلق المهارات الفنية أو التقنية بالتحكم، ولو بجزء بسيط، في الجوانب التقنية المتعلقة بنشاط المقاولة، من خلال الإحاطة بطبيعة العلاقات بين مراحل الإنتاج، التحكم في بعض الجوانب المتعلقة بتصميم المنتجات وقراءة المخططات (مخطط بناء، مخطط شبكة كهربائية... إلخ)، وتحديد كيفيات تجميع مختلف أجزاء المنتج، التحكم في استعمال بعض المعدات وصيانتها.

-**المهارات الإنسانية:** تعتبر المهارات الانسانية انعكاساً لكل من المهارات التفاعلية والتكاملية على مستوى المقاولة. وتبرز في عدة جوانب أهمها: الانضباط، المواظبة على العمل، حب العمل، الأخلاق الحسنة، الولاء للمؤسسة، حب المؤسسة، الاستماع الجيد للآخرين، القدرة على التفاوض، الحيطة والحذر، الاهتمام والعناية بالآخرين، القدرة على التكيّف والتأقلم، الرقابة الذاتية (الضمير المهني)، وأن يكون قدوةً لجميع العمال في كل ما سبق.

-**المهارات التصميمية:** تشمل جميع الجوانب الفكرية والتحليلية للمشروع المقاولاتي، وتبرز من خلال القدرة على فهم وتفسير جميع المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في كل جزء من أجزاء المشروع وانعكاسات ذلك على أداءه الكلي (الأرباح، السمعة، الإنتاجية... إلخ)، على المدى القصير والطويل.

ج- تصنيف المقاولين

هناك تصنيفات عديدة للمقاولين، بعضها يعتمد على مدخل طبيعة علاقة المقاول مع عنصر التجديد والإبداع، وبعضها يعتمد على مدخل مدى اهتمام المقاول بكل من الاستمرارية، الاستقلالية ونمو المقاولة، ويعتمد بعضها الأخر على مدخل الخصائص الإدارية... إلخ. وسنقتصر على عرض تصنيف ماركوس دا ورايتر Marcus Da Writer، الذي اعتمد فيه على استبانة وزعت على مجموعة من المقاولين تتعلق أسئلتها بجوانب عديدة، أهمها الغاية من إنشاء المقاولة، أي لماذا يريد الفرد القيام بإنشاء مقاولة؟

–هل ليصبح غنيا؟ –هل ليتمكن من تحقيق الذات؟ – هل هناك مشكلة ما في المجتمع يريد أن يساهم في حلها من خلال إنشاء المقاولة؟ –هل العمل المقاولاتي هو الأمر الوحيد الذي يمكنه القيام به؟

وبناء على ذلك تم تصنيف أنواع المقاولين في أربعة أصناف هي:[6]

–**المقاول التأسيسي (البنائي):** هو المقاول الذي يقيّم مفهوم النجاح تبعا لحجم ممتلكاته وعدد مشاريعه المقاولاتية، وينعكس ذلك حتى على حجم محلاته، وسيارته ومكتبه. ويستعمل هذا الصنف من المقاولين، نفس نمط التسيير في إدارة جميع مقاولاتهم.

–**المقاول الانتهازي:** يركز هذا الصنف على إشباع رغباته وتحقيق حاجاته الشخصية، ويهتم كثيراً بجني الأرباح، أقصى الأرباح الممكنة من المشروع المقاولاتي في أقل مدة ممكنة، ثم يتحول إلى مشاريع أخرى. فهذا الصنف يميل إلى تنويع المشاريع المقاولاتية أكثر من اهتمامه بعددها، على عكس الصنف الأول.

–**المقاول المتخصص:** يركز هذا الصنف من المقاولين أنشطته على مشروع مقاولاتي واحد فقط، ويحركه ويحفزه في ذلك التقييم الذاتي وكسب اعتراف واحترام الآخرين، ولا يميل هذا الصنف إلى خوض المغامرة وتحمل المخاطر بشكل كبير.

–**المقاول المبدع:** المحرك الرئيسي لهذا الصنف من المقاولين هو رغبته في تغير العالم، وأن يكون له دور مهم في تغيير المجتمع والقيام بشيءٍ عظيم من خلال الإبداع والابتكار، ولا يهتم هذا الصنف بجني الأرباح، بل يميل إلى المقاولاتية الاجتماعية.

2- مفهوم المقاولاتية

المقاولاتية لغة يمكن اعتبارها مجموع الانشطة الاجتماعية التي تمارس وفق سياق يتسم بنوع من المبالغة (على وزن مفاعلة) في المجادلة والمسارعة والمسابقة والمبادأة أو المبادرة"[7].

فحسب الديوان الكندي للغة الفرنسية: «هي عبارة عن وظيفة الشخص الذي يقوم بتعبئة وإدارة مجموعة من الموارد البشرية والمادية قصد إنشاء المؤسسات وتنميتها."[8]

ا- تعريف المقاولاتية

- **تعريف الآن فايول:** "المقاولاتية عبارة عن حالة تتسم بالخطر واللايقين، يتم وفقها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، ويندمج ضمن هذه الحالة مجموعة من الأفراد يتميزون بسلوكيات تميل نحو قبول التغيير وتحمل المخاطرة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[9]
- **تعريف مارسال موس:** " المقاولاتية هي الفعل الذي يقوم به المقاول وفق سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، كأن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة، أو أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها"[10]

نلاحظ من خلال ما سبق أن المقاولاتية عبارة عن مفهوم يربط بين المفاهيم التالية: المقاول– إنشاء وتطوير المؤسسات – الروح المقاولاتية.

إذا، المقاولاتية هي فن متعلق بمختلف كيفيات ومسارات صناعة المشاريع عموما، وخلق الأنشطة الجديدة على الخصوص، وإدارتها وفق ما يسمح باقتناص الفرص المتاحة، فضلا عن خلق فرص غير موجودة بالنسبة للأنشطة الجديدة، وذلك بالاعتماد على

المقاولات الصغيرة والناشئة كأداة لتجسيدها على أرض الواقع.

ب- تعريف الروح المقاولاتية

الروح المقاولاتية مفهوم واسع الدلالات والمعاني يتعدى في مضمونه عملية إنشاء المؤسسات الفردية، ليشمل تنمية الكفاءات الفردية بشأن تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، مما يمكِّن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي وتجريب الأفكار الجديدة، ومن ثم كسر حاجز التردد والخوف من التغيير، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

وتتمثل العناصر المكونة للروح المقاولاتية في مجموع الصفات، القدرات والسلوكيات التي ينبغي أن تتوافر، ولو بحد أدنى، لدى أغلب المقاولين الناجحين. وتتمثل هذه العناصر في ما يلي:[11]

– الحاجة لتحقيق الذات والإنجاز، – الثقة في النفس، – تحقيق الاستقلالية، – المبادرة،

– التجديد، الإبداع والابتكار في طرق العمل وفي المنتجات والخدمات، – العزيمة، المثابرة والإصرار، – الميل نحو المغامرة وتحمل المخاطر المحسوبة وأعباء المسؤولية التي تنطوي عليها،؛ – التمتع بالروح القيادية، – القدرة على مواجهة المشاكل وتقبل الفشل على أنه جزءٌ من النجاح.

ج–أهمية ودور المقاولاتية

تبرز أهمية وأدوار المقاولاتية على ثلاثة مستويات رئيسية متداخلة ومتعاضدة، هي المستوى الفردي، المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي.

- **أهمية المقاولاتية على المستوى الفردي**

تكمن أهمية ودور المقاولاتية على المستوى الفردي، أي بالنسبة لكل فرد على حدة، من خلال الارتقاء به في تحقيق وإشباع حاجاته اللامتناهية والمرتبة بشكل فطري وفق ما يعرف بسلم ماسلو، وخاصة تلك المتعلقة منها بتحقيق الذات (المستوى الخامس في سلم ماسلو)، حيث يركز فيها الإنسان على **تحقيق الاستقلالية**، والرغبة في **الإنجاز وتحمل المسؤوليات**، باعتبارها من أهم العناصر المكونة للروح المقاولاتية. كما أن سعي الفرد نحو تحقيق وإشباع تلك الحاجات يساعد بشكل كبير في **تفجير طاقاته الإبداعية**، ومن ثم المساهمة في تنويع الاختراعات والابتكارات على قدر تعدد وتنوع المشاريع المقاولاتية.

يسمح تكريس التوجه المقاولاتي، أيضا، **بإتاحة فرص التكوين** أمام عدد أكبر من أفراد المجتمع نظراً لتركيزه على إنشاء المؤسسات الصغيرة، وبذلك عرض عدد أكبر من مناصب المسؤولية والتأطير الفني والإداري. فمن أهم المزايا التي تمنحها هذه المؤسسات أنها تمكنهم من ممارسة مهام عديدة ومختلفة في فترات زمنية قصيرة، فتتنوع وتتكامل بذلك معارفهم وخبراتهم، ومن ثم تسمح لهم بإظهار وتفجير طاقاتهم الإبداعية الفعّالة مرة أخرى، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تحد من هذه الفرص.

- **أهمية ودور المقاولاتية على المستوى الاقتصادي**[12]

تبرز أهمية ودور تدعيم التوجه المقاولاتي على المستوى الاقتصادي في جوانب عديدة أهمها:

- **المساهمة في تحقيق التكامل والتنوع الاقتصادي:** يمكن تشبيه دور المؤسسات الكبيرة والعملاقة بأعمدة وأوتاد البناء، فهي بمثابة الأقطاب المحورية والضرورية لأي نسيج اقتصادي، وهذا ما يبرر الحاجة المُلِحة إليها، إلا أن هذا البناء لا يكتمل إلا من خلال اللّبِنات المتراصة والجدران المهيئة والمجسدة لمخطط عمراني معين، كما أن إعادة تهيئة وتغيير هذه اللّبِنات والجدران وفق مخططات عمرانية أخرى، إذا اقتضت الضرورة، يُعد أمراً أسهل وأبسط من تغير الأعمدة والأوتاد، وكذلك هو دور المؤسسات الصغيرة في النسيج الاقتصادي.

هذا التغيير المستمر في الهياكل والنماذج الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول هو ما يُمكّن من بناء اقتصاد

متنوع، الذي أصبح، حسب بيتر دريكر (Peter Drucker) منذ منتصف الثمانينيات، من المعايير الأساسية في تقييم كفاءة وتنافسية الاقتصاديات، وفي قياس قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات التي أصبحت من سِمات هذا العصر.

فتحقيق هذا التنوع يُبرر من خلال اعتبارات عديدة من بينها ضمان النمو الاقتصادي المتوازن والمتكامل من الناحية الجغرافية، بما يُمكِّن من تحقيق تنمية اقتصادية متكافئة في جميع الأقاليم والتقسيمات الإدارية، وكذا من خلال تنويع مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادية الفلاحية، والخدمية والصناعية في الدخل الإجمالي الخام، حيث ينبغي حسب نفس المفكر، العمل على ضمان سلاسة ومرونة عالية في انتقال الاقتصاد من التركيز على قطاع نشاط ما إلى التركيز على قطاع آخر، ومن التركيز على إقليم جغرافي معين إلى آخر، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلاّ من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة الموافقة للتوجه المقاولاتي، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بنوع من الجمود والعطالة ومقاومة التغيير التنظيمي.

- **تعظيم العائد الاقتصادي والمساهمة في رفع الناتج المحلي:** يرتبط العائد الاقتصادي بالكفاءة الانتاجية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، رأس المال)، أي بمدى انخفاض تكاليف استغلالها، وهو الأمر الذي يرتبط باقتصاديات السلم الذي نلمسه خصوصا على مستوى المؤسسات الكبيرة، نظراً لاعتماد المؤسسات الصغيرة على تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة عنصر العمل، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن مقارنة العائد الاقتصادي (القيمة المضافة) برأس المال المستثمر يُسجل مستويات أعلى بالمؤسسات الصغيرة مقارنة بما هو عليه بالمؤسسات الكبيرة.

كما تتعاظم مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول بشكل مستمر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وإسبانيا على سبيل المثال، تفوق هذه النسبة الـ 50%.

- **دور المؤسسات الصغيرة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات:** تعتبر عملية إنشاء المشروعات الصغيرة أسهل وأسرع من إنشاء المشروعات الكبيرة، لهذا يُمكن اللجوء إليها قصد معالجة اختلال ميزان المدفوعات، من خلال توجيه أنشطتها نحو تدعيم الصناعات المحلية كبديل للواردات من سلعٍ معينة.

ويمكن كذلك، تشجيع هذه المؤسسات الصغيرة على الولوج إلى عالم التصدير، وهذا ما تقوم به العديد من الدول التي تفوق نسبة مساهمتها في صادراتها الـ 50% على غرار الصين، تايوان وإيطاليا. حيث لم يعد التصدير حكراً على المؤسسات العملاقة، وذلك بسبب تكاليفه المرتفعة المرافقة لإحلال شبكة توزيع وسلسلة لوجستية دولية.

- **دور المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:** تسمح عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة بتعبئة المدخرات الفردية والعائلية المحدودة، خاصة بالنسبة للأفراد الذين تميل سلوكياتهم نحو الاكتناز، أو الذين يتجنبون الاعتماد على البنوك في ادخارها لاعتبارات ثقافية.

- **أهمية المقاولاتية على المستوى الاجتماعي[13]**

تبرز أهمية ودور المقاولاتية على المستوى الاجتماعي في جوانب عديدة متداخلة مع الجوانب الاقتصادية والفردية، وتبرز هذه الأهمية في قدرتها على امتصاص البطالة، تحقيق عدالة في توزيع الثروة، مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.

- **دور المقاولاتية في امتصاص البطالة:** غالباً ما تعتمد المشروعات الصغيرة على أساليب إنتاج كثيفة اليد العاملة، كما أن تكلفة خلق فرص العمل بها أقل مما هو عليه بالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الحكومية، ويُعد ذلك من أهم أسباب الاهتمام المتزايد بالمقاولاتية، خاصة في الدول النامية التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة وبالوفرة النسبية لليد العاملة على حساب رؤوس الأموال.

- **ضمان التوزيع الجيد للثروة والمساهمة في التنمية الاجتماعية:** على قدر تعدد وتقارب حجم المشروعات يتحقق شيء من العدالة في توزيع الدخول، ذلك أن إنشاء المؤسسات الصغيرة أمر متاح نسبياً بالنسبة للطبقات الاجتماعية الوسطى، وهذا ما يقلص من حجم الطبقة الفقيرة، خاصة إذا ما خصصت لها قروض مصغرة كفيلة بتمويل الأنشطة الحرفية الأسرية البسيطة، وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي يحتاج إنشاؤها إلى أموال ضخمة، لا يقدر على توفيرها إلا ذوو الدخول المرتفعة، أي الطبقة الغنية. وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل كبير في تحقيق التقارب الطبقي الاجتماعي.

- **محاربة الآفات الاجتماعية:** يُساهم إنشاء المؤسسات الصغيرة في امتصاص واحتواء أعداد كبيرة من الشباب والعمال المتدفقين والمسرحين من المدارس ومن المؤسسات الاقتصادية، في إطار التسرب المدرسي، وفي إطار برامج إعادة الهيكلة التي تبنتها العديد من الدول النامية على التوالي. الأمر الذي يدفع بهم إلى التهميش الاجتماعي، ولأن يصبحوا عُرضةً لمختلف الآفات الاجتماعية كالإجرام والمخدرات... إلخ.

ثانيا: تحليل عناصر ومقومات الثقافة المقاولاتية

خلصنا مما سبق أن تفعيل دور المقاولاتية على الأصعدة المذكورة رهين تدعيم الثقافة المقاولاتية.

مفهوم الثقافة

الثقافة من المفاهيم المعقدة التي يتداخل في تكوينها عوامل مادية ومعنوية متعددة وبكيفيات مختلفة.

ا- **تعريف الثقافة:** قدمت للثقافة تعاريف عديدة أهمها تعريف إدوارد تايلور الذي يعتبرها "هي ذلك الكُل المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضواً في المجتمع."[14]

ب-خصائص الثقافة

من خلال التعريف المقدم نستخلص مجموعة من الخصائص للثقافة هي:

* **التكامل:** أي التكامل بين مجموع العناصر الجوهرية كالدين، واللغة، والعادات والتقاليد... إلخ، من جهة، والعناصر الثانوية للثقافة كاللباس، والألعاب، والطعام والألوان... إلخ، من جهة أخرى. بحيث تُشكِل ما يعرف بالنسيج الثقافي الذي يميز مجتمعاً ما عن غيره.

***الاشتراك:** أي أن يكون هذا النسيج مشتركاً لدى مجموعة من أفراد المجتمع.

***الانتقال:** تنتقل الثقافة من جيل إلى آخر بشكل تراكمي عن طريق مختلف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية... إلخ.

ج- أشكال الثقافة[15]

نصنف مفهوم الثقافة وفق معيار الإيجابية والسلبية، انطلاقاً من تحليل طبيعة العناصر المكونة لها، وانطلاقاً من شكل تأثيرها في سلوك أفراد المجتمع، كما يُمكن لهذا التأثير أن يكون قوياً أو ضعيفاً تبعاً لاعتبارات عديدة أهمها حجم شريحة المجتمع المنتسِبة لهذه الثقافة.

ويمكننا تبعاً لذلك، تصنيف الثقافة في أربعة أشكال، حسب ما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (1): أشكال الثقافة

	قوية	ضعيفة
إيجابية	إيجابية قوية	إيجابية ضعيفة
سلبية	سلبية قوية	سلبية ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحث

1- تعريف الثقافة المقاولاتية[16]

الثقافة المقاولاتية هي مجموع القواعد التنظيمية، والعملية، والاخلاقية، والتنافسية، والمهنية المتعلقة

بالكفاءة والقدرة على التجديد والإبداع، وتحمل المسؤولية، والإقبال على المبادرة، وتحمل المخاطرة والمغامرة... إلخ، التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في إطار عملهم على تحقيق أهدافها الاقتصادية، وفي حل مشاكلها والمساهمة في تطوير المجتمع من خلال ما تنتجه منافع اقتصادية واجتماعية للدولة وللمجتمع.

2- مقومات الثقافة المقاولاتية

على غرار ثقافة المجتمع، تساهم العديد من العناصر والهيئات في تشكيل الثقافة المقاولاتية، وهي عناصر عديدة ومتداخلة لا يمكن حصرها، لدى سنقتصر على تناول أهمها في ما يلي:

ا- **البيئة الاجتماعية:** تؤثر الخصائص الديموغرافية والثقافية للمجتمع بشكل مباشر وكبير في تكوين الثقافة المقاولاتية من خلال عناصر عديدة، منها التركيبة الديموغرافية والتوزيع السكاني ومختلف العناصر الثقافية المكونة للنسيج الثقافي للمجتمع، ومدى موائمتها وعدم تعارضها مع العناصر المكوِّنة للثقافة المقاولاتية المذكورة في التعريف أعلاه.

ب-**الأسرة:** تؤثر الأسرة في بناء القدرات المقاولاتية من خلال دفع الأبناء نحو تبني أفكار إنشاء المؤسسات واعتمادها كمستقبل مهني، وتشجيعهم على تحمل المسؤوليات البسيطة. ويبرز تأثير ذلك بوضوح، إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة مقارنة بالأبناء الذين لا يمتلك ذووهم وأقاربهم مشاريع خاصة.

ج-**المدرسة:** تؤثر المدرسة في جميع أطوارها التعليمية في تكوين الثقافة المقاولاتية من خلال المناهج والبرامج التعليمية ومدى ميولها نحو تدعيم التوجه المقاولاتي.

د- **الدين:** يعتبر الدين مصدراً أساسياً للقيم والمعايير المكونة لثقافة المجتمع، وللثقافة المقاولاتية تبعا لذلك. ومن الأمثلة على ذلك الصدق والأمانة والإخلاص، تثمين الوقت وتقديس العمل، والاعتماد على النفس في تحصيل الرزق، والنزاهة والتواضع والوفاء والإقبال على مساعدة الآخرين... إلخ.

هـ- **العادات والتقاليد:** تعتبر معظم المهن والحرف التقليدية من العادات والتقاليد المرتبطة بمجتمع ما، التي تميزه عن مجتمعات أخرى.

و- **نظام الحكم:** نظام الحكم السائد أو المسيطر على دواليب السلطة في الدولة من أهم مقومات تدعيم الثقافة المقاولاتية. فمن المعلوم أن التوجه المقاولاتي والاهتمام بالمقاول من أهم مقومات النظام الرأسمالي على عكس النظام الاشتراكي، كما أن توجه العديد من الأحزاب ومواقفها إزاء العديد من البرامج الاقتصادية، كتحرير الاسواق وتخفيض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والخصخصة...الخ ينعكس بشكل ملحوظ على الثقافة المقاولاتية.

ي- **الجماعات المرجعية:** تؤثر الجماعات المرجعية للفرد في تحديد سلوكياته الاجتماعية عموماً، وفي تحديد مناهجه الفكرية والعملية المرتبطة بالجوانب المقاولاتية بحيث قد يكون ذلك موافقاً لتكريس وتدعيم عناصر الثقافة المقاولاتية، كما قد يكون ذلك منافياً لها.

ثالثا: تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر

نقوم بتشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر من خلال تحليل الإطار المؤسسي الذي يعمل على إحلال وتدعيم الثقافة والروح المقاولاتية، ثم تحليل انعكاسات ذلك على النسيج الاقتصادي للوقوف على مدى تكامله وتنوعه، ثم دراسة أهم الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت المقاولاتية في تحقيقها.

1- تحليل الإطار المؤسسي للتوجه المقاولاتي في الجزائر

تتميز عملية إنشاء مؤسسة جديدة بالعديد من المخاطر انطلاقاً من مرحلة البحث عن الفكرة، إلى مرحلة تجسيدها على أرض الوقع، كما تمتد هذه المخاطر إلى السنوات الأولى من إنشاءها، أي قبل دخولها في مرحلة النمو والنضج. لهذا تعمل الكثير

من الدول على تأطير هذه المراحل من خلال الدعم والمرافقة ومنح امتيازات ومزايا كفيلة بوضع المؤسسات الفتية على سكة النمو التطور.

ا- هيئات وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

في إطار دعم السلطات الجزائرية للتوجه المقاولاتي قامت بإنشاء العديد من الأجهزة التي تختلف في مهامها تبعا للفيئة الموجهة لها، وفي كيفيات وأساليب الدعم والمزايا المالية والجبائية الممنوحة لها.

وتتمثل هذه الأجهزة في ما يلي:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ[17]**

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1996 كهيئة تتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية الاعتبارية، تحت الوصاية المباشرة للرئاسة الحكومة. وتتمثل أهم مهامها في دعم وتوجيه ومرافقة الشباب الراغب في خلق وبعث أنشطة اقتصادية مستقلة. كما تستهدف هذه الهيئة فيئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة على أن يتمتع هؤلاء بالكفاءات والمؤهلات الفنية الضرورية للنشاط المزمع إنشاءه.

ولقد قامت هذه الهيئة خلال 20 سنة (1996-2016) بإنشاء مجموع 370.000 مؤسسة مُصغّرة، وبخلق مجموع 900.000 منصب عمل مباشر عند بداية النشاط، كما كلف ذلك خزينة الدولة ما يفوق 3 مليار دينار جزائري (دج).[18]

وتمنح هذه الوكالة للشريحة المستهدفة جملة من الامتيازات الموزعة على مختلف مراحل المشروع، نبرزها فيما يلي:

-الامتيازات المالية

تتمثل أهم هذه المزايا المالية التي تقدمها هذه الوكالة في تمويل مشاريع النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي في حدود 10 مليون دج، وفق صيغتين: هما التمويل الثنائي (الشاب المعني: بمساهمة شخصية في حدود: 72% والوكالة بقرض دون فائدة في حدود 28% كحد أقصى)، ووفق صيغة التمويل المختلط (مساهمة شخصية: 2%، مساهمة الوكالة: 28% كقرض دون فائدة، البنك: 70%).

-المزايا الجبائية

نبرز أهم المزايا الجبائية الممنوحة من طرف هذه الوكالة على مرحلتين: مرحلة إنشاء المشروع، من خلال الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المرتبطة باقتناء التجهيزات والمعدات ذات العلاقة المباشرة بمباشرة المشروع الاستثماري؛ والتخفيض في حدود 5% في حالة استيرادها؛ الإعفاء من دفع حقوق التوثيق المتعلقة بإبرام عقود إنشاء المؤسسة، والإعفاء من دفع حقوق التسجيل المتعلقة بتحويل ملكية العقارات المرتبطة بالنشاط الاستثماري المزمع إنشاءه.

أما أهم المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال، فتتمثل في الإعفاء الكلي، لمدة 6 سنوات من دفع الضريبة على ارباح الشركات؛ والضريبة على الدخل الإجمالي؛ وكذا الرسم على النشاطات المهنية، مع إمكانية تمديد فترة هذه الإعفاءات لسنتين إضافيتين بالنسبة للمؤسسات التي توظف 5 عمال فما فوق. إضافة إلى الإعفاء من دفع الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للقطاعات الحرفية في حالة ترميم الممتلكات؛ والإعفاء من دفع الرسوم العقارية على المنشئات والبنايات الإضافية الموجهة لتدعيم نشاط المؤسسة.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[19]**

تم إنشاء هذه الهيئة سنة 1990 بغية تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي في ميدان الزراعة، الصيد، السياحة، الصناعة، الصحة، النقل،

الطاقات المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع المناجم.

وتعد خدمة **الشباك الوحيد** من أهم الخدمات اللامركزية التي تسهل للمستثمر التعامل المباشر مع مجموعة من الهيئات المتدخلة في عملية الاستثمار، والمتمثلة في كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة البيئة والعمران، مديرية الجمارك، الغرفة الوطنية للسجل التجاري، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة الضرائب والخزينة العمومية.

حيث تقوم الوكالة من خلاله بتقديم التسهيلات المتعلقة باستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم، تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع، تخفيف الملفات، تبسيط الإجراءات المرتبطة بالحصول على المزايا الممنوحة من طرف الوكالة، وتخفيض أجال الرد على انشغالات المستثمرين...الخ.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC[20]**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC سنة 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بغية العمل على تخفيف الاثار الناجمة عن تسريح العمال من القطاع الصناعي، في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها السلطات العمومية.

ويسهر الصندوق، باعتباره مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، على تحصيل الاشتراكات الموجهة لتغطية أداءات التأمين على البطالة، ومسك ملفات المنخرطين فيه، وكذا صرف التعويضات المستحقة للبطالين المستفيدين من خدماته.

كما يسمح الصندوق ابتداءً من سنة 2010 للفئة الاجتماعية (30-50 سنة) من الانضمام إليه، والاستفادة من المزايا الممنوحة من طرفه، والمتعلقة بتمويل ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع، البنك والصندوق، وبمبلغ استثماري لا يفوق 10 مليون دج، مع توسيع إمكانية التمويل ليشمل تشكيلة المنتجات والخدمات الجديدة بالنسبة المشاريع القائمة. وكذا الاستفادة من جملة من المزايا المالية والجبائية المتعلقة بتخفيض نسب الفوائد على القروض، والإعفاءات الضريبية وشبه الضريبية. بالإضافة إلى ذلك يعمل الصندوق بالتنسيق مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين قصد التصديق على المؤهلات المهنية للمنخرطين فيه قصد تحقيق إدماجهم المهني.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[21]**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004 كمؤسسة ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بُغية المساهمة في التنمية الاجتماعية وتعزيز القدرات الفردية على الدعم الذاتي لتحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير مناصب شغل مجدية.

وتعتمد الوكالة في نشاطها على تقديم جملة من المساعدات والخدمات المتعلقة بالمرافقة والتوجيه، التكوين، وضمان مشاركة المنخرطين فيها في المعارض والصالونات، والاستفادة من العديد من المزايا المالية والجبائية. كما تصنف عمليات التمويل وفق ثلاثة صيغ نبينها من خلال الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

مبلغ المشروع	المساهمة الشخصية %	سلفية الوكالة %	مساهمة البنك%
< 100.000 دج	0	100	0
< 250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب	0	100	0
< 1.000.000 دج	1	29	70

Source: www.angem.dz, le 09/01/2017

ولقد قامت الوكالة إلى غاية ديسمبر 2016، بمنح مجموع 779.025 قرض مصغر في مختلف قطاعات النشاط، وخلق 1.168.540 منصب شغل، وتكوين مجموع 248.667 فرد.

ب-صناديق ضمان القروض

صناديق الضمان على القروض من الأليات المعتمدة قصد تغطية المخاطر ذات الدرجة المرتفعة التي تتميز بها القروض الممنوحة من طرف البنوك، في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم الصناديق التي تم استحداثها، ضمن تدعيم التوجه المقاولاتي بالجزائر، نتناول كل من صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME-).

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)[22]**

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2002 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر إحدى الآليات المعتمدة لمواجهة مشاكل التمويل التي تعترض المقاولين، نظراً لعدم حيازتهم أو عدم كفاية الضمانات العينية الضرورية المفروضة من طرف البنوك.

فالصندوق يلعب بذلك، دور الوسيط بين البنك والمقاولين من خلال تقديمه لضمانات قروض في حدود 10% إلى 80 % من القرض المصرفي.

- **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME-)[23]**

يعتبر الصندوق شركة ذات أسهم برأسمال قدره 20 مليار دج، تم إنشاءه سنة 2004 بهدف تغطية المخاطر المرتبطة بالتسوية والتصفية القضائية ومخاطر عدم سداد قروض الاستثمار المندرجة ضمن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال قيامه بتقديم ضمانات في حدود مبلغ ضمان لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري (دج).

ويقوم الصندوق بتغطية القروض غير المسددة بنسبة 80% فيما يتعلق بالقروض الممنوحة في إطار إنشاء المؤسسات الجديدة، وبنسبة 60% عندما يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة قصد توسيع أنشطة هذه المؤسسات.

ج-مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل[24]

تعتبر هذه المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC، وذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتمادها منذ سنة 2003، وفق اشكال عديدة هي **الحاضنات**، التي تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، **ورشات الربط** المكلفة بدعم ذوي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرة والحرفية، وكذا **نُزل المؤسسات** المكلفة بدعم حاملي المشاريع المندرجة ضمن ميدان البحث.

وتتم عمليات مرافقة، استشارة واستضافة المؤسسات الفتية المندرجة في هذه المشاتل وفق اليات وأساليب عديدة أهمها، استقبال، احتضان ومرافقة المؤسسات الفتية لمدة معينة (حوالي 4 سنوات)؛ توفير وتسيير محلات وتجهيزات للإيجار مناسبة لطبيعة والاحتياجات المرتبطة بنشاط حاملي المشاريع، وتقديم ارشادات واستشارات متنوعة قبل إطلاق المشاريع...الخ.

نسجل حاليا توافر 13 مشتلة عملية على مستوى الولايات، ساهمت خلال سنة 2015 في احتضان 135 مؤسسة وإنشاء 84 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر بـ 12,5% و11,2% مقارنة بسنة 2014 على التوالي.

أما بالنسبة لمراكز التسهيل فهي أسلوب أُعتمد منذ سنة 2003، وتأخذ شكل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. من أهم اهدافها تطوير الثقافة المقاولاتية وتقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها، تشجيع وتطوير التكنولوجيات الحديثة لدى حاملي المشاريع، وإنشاء فضاءات مشتركة بين عالم الأعمال، المؤسسات، الإدارة؛ وتشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي وترقية تعميم المهارات، وإنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة الجغرافية لنسيج الاقتصادي، ومرافقة المؤسسات الفتية في عملية الاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي...الخ.

ويبلغ عدد هذه المراكز إلى غاية نهاية 2015 مجموع 16 مركز عملي موزعة على مختلف الولايات، ساهمت من خلالها في سنة 2015 في إنشاء 957 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر بـ 217% مقارنة بسنة 2014 (301 مؤسسة)، وفي خلق 3.418 منصب عمل.

2- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في نهاية سنة 2015

تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن بناء نسيج اقتصادي جزائري له تنافسية كفيلة بمواجهة المنافسة العالمية الشرسة، يتطلب إنشاء مجموع مليون ونصف مليون (1.500.000) مؤسسة صغيرة ومتوسطة[25]. وقد بلغ عددها إلى غاية ديسمبر 2015 مجموع 934.569 مؤسسة، بعدما كان عددها: 852.053 مؤسسة، سنة 2014. بما يوافق إنشاء 84.223 مؤسسة سنة 2015، أي بمعدل نمو قدره 9,7% سنويا. كما يتوزع مجموع هذه المؤسسات وفق مختلف الصيغ القانونية حسبما هو موضح في الجدول رقم (2) أدناه.

الجدول (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في نهاية سنة 2015

	طبيعة المؤسسة	العدد	النسبة %
1	مؤسسات الخاصة:		
	اشخاص معنوية	537.901	57,56
	اشخاص طبيعية:	396.136	42,39
	مهن حرة	178.994	19,15
	أنشطة حرفية	217.142	23,23
	المجموع الجزئي 1	394.037	99,94
2	مؤسسات عمومية:		
	اشخاص معنوية	532	0,06
	المجموع الجزئي 2	532	0,06
الإجمالي سنة 2015		934.569	100
اجمالي سنة 2014		852.053	
عدد المؤسسات المستحدثة سنة 2015		84.223	9,7
عدد المؤسسات المشطوبة		42.304	10,47

Source: Bulletin PME n°28, Editée par le Ministère de l'industrie et des Mines, Mais 2016, P:9

على افتراض ثبات معدل النمو هذا في حدود 9,7% سنويا، فإن ذلك يعني بلوغ الهدف المسطر (1.500.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) في ظرف زمني يفوق 20 سنة، أي سنة 2036، يُضاف إلى ذلك اصطدام هذه الجهود بمعدل شطب (وفيات) يقدر بـ 10,47%، الأمر الذي يعكس مدى هشاشة النسيج الاقتصادي الجزائري وحجم التحدي الذي يواجهه القائمون عليه.

3-تحليل هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

نتناول مدى تنوع النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال تصنيف مجموع المؤسسات التي تم إنشاءها إلى غاية سنة 2015، باعتبارها سنة مرجعية للإصلاحات المعتمدة في هذا المجال من طرف السلطات العمومية، وذلك للأسباب التي ذكرناها سابقا.

ا- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم

نبرز توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار الحجم من خلال الجدول رقم (3) أدناه.

الجدول رقم (3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار الحجم بالجزائر سنة 2015

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
المؤسسات المصغرة (1-9 عامل)	907.659	97,12
المؤسسات الصغيرة (10 -49 عامل)	24.054	2,57
المؤسسات المتوسطة (40-249 عامل)	2.855	0,31
المجموع	934.569	100

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، سيطرة مطلقة للمؤسسات المُصغرة بنسبة تفوق 97%، ورغم أن ذلك يتطابق مع العديد من المعايير والعناصر المكوِنة للروح المقاولاتية، ويُكرس أهميتها على المستوى الفردي، وفي غياب معايير محددة لنسب هذه المؤسسات بعضها إلى بعض، إلا أنه يبدو لنا أن هناك اختلال في توزيعها، حيث يُقلل من قدرات النسيج الاقتصادي على تحقيق الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية كامتصاص البطالة.

ب- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار النشاط

الهدف من تحليل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار النشاط هو الوقوف على مدى تحقيق التنويع الاقتصادي، الذي يعتبر بدوره أحد أهم الغايات المنشودة ضمن النموذج الاقتصادي الذي ترغب السلطات العمومية الجزائرية إحلاله.

ونبرز توزيع مجموع الـ 934.569 مؤسسة على النحو التالي:

- **بالنسبة للأشخاص المعنوية**: تضم هذه الفيئة من المؤسسات مجموع: 538.433 مؤسسة، موزعة على القطاع العمومي والخاص، وعلى قطاعات النشاط على النحو الموضح في الجدول (4) أدناه.

الجدول (4): توزيع المؤسسات الاشخاص المعنوية حسب قطاعات النشاط لسنة 2015

قطاع النشاط	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	النسبة %
الفلاحة	5.625	180	5.805	1,08
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرتبطة	2.639	08	2.647	0,49
البناء والأشغال العمومية	168.557	83	168.595	31,31
الصناعات المصنعة	83.701	161	83.862	15,58
الخدمات	277.379	145	277.524	51,54
المجموع	537.901	532	538.433	100

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن 92,19% من مؤسسات الأشخاص المعنوية ترجع ملكيتها للقطاع الخاص، وهذا أمر ايجابي يتطابق مع توجهات المقاولاتية.

أما بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادي، فنسجل سيطرة واضحة لقطاع الخدمات بنسبة تفوق 50%، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 31,31%، وهذا أمر إيجابي كذلك. أما ما يُعاب على هذا التوزيع فيكمن في ضآلة التوجه نحو القطاع الفلاحي الذي يسجل نسبة 1,08% فقط، وهذا ما يعتبر بعيد جداً عن متطلبات ومقتضيات بناء هيكل اقتصادي متنوع.

- **بالنسبة للأشخاص الطبيعية:** يبلغ عدد المؤسسات المقيّدة ضمن ملكية الاشخاص الطبيعيين مجموع 396.136 مؤسسة، منها: 178.994 مقيّدة ضمن

المهن الحرة، وموزعة على ثلاثة أنشطة اقتصادية رئيسية هي: الفلاحة بنسبة: 66,19%، الصحة بنسبة: 22,92%، وقطاع العدالة بنسبة: 10,92%، وهذا ما يُحاول من خلاله التعويض عن النقص المسجل في قطاع الفلاحة على مستوى مؤسسات الاشخاص المعنوية.

أما بالنسبة للمؤسسات المقيّدة ضمن الأنشطة الحرفية، فقد أرتفع عددها مقارنة بسنة 2014 بـ 10,47% ليبلغ في نهاية سنة 2015 مجموع: 217.142 مؤسسة.

ج-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار الجغرافي

يعتبر التوزيع الجغرافي للمؤسسات الاقتصادية عموماً من المعايير الأساسية والضرورية في بناء نسيج اقتصادي قادر على تحقيق تنمية اقليمية متوازنة.

ونبرز توزيع مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ثلاثة جهات رئيسية هي الشمال، الهضاب العليا ثم الجنوب، من خلال مؤشر توزيع المؤسسات الخاصة كما هو موضح في الجدول (5) أدناه.

الجدول رقم (5): توزيع وتركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جهات الوطن سنة 2015

الجهات	عدد المؤسسات الخاصة	معدل التركيز %	عدد السكان*	معدل الكثافة (عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة)
الشمال	373.337	69	21.075.874	18
الهضاب العليا	118.039	22	9.765.202	14
الجنوب	46.525	9	3.238.954	12
المجموع	537.901	100	34.080.030	**16**

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 12 Selon les statistiques de l'ONS 2008*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه اختلالات واضحة في بُنية توزيع مجموع المؤسسات الخاصة على التراب الوطني، فالفارق بين الشمال والجنوب يعتبر كبير جداً، يعكس تنمية اقتصادية غير متوازنة تخلق ظواهر عديدة غير محبذة كالنزوح الريفي. أما بالنسبة لكثافة هذه المؤسسات فتبقى ضعيفة جدا وبعيدة كل البعد عن معايير تكامل وتنوع النسيج الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال، تبلغ كثافة المؤسسات المصغرة فقط أعلى مستوى لها بفرنسا ما يعادل:[26] 50 مؤسسة مصغرة لكل 1000 نسمة، وتبلغ 30 مؤسسة مصغرة لكل 1000 نسمة كأدنى حد لها.

3- تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتوجه المقاولاتي في الجزائر

نبرز انعكاسات التوجه المقاولاتي، كخيار لتحقيق تكامل وتنوع النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال تحليل مساهمة القطاع الخاص والعام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الناتج الداخلي الخام PIB، في القيمة المضافة (VA) ثم على مستوى التشغيل، مع الإشارة إلى اقتصار دراسة المتغيرين الأول والثاني على سنتي 2013 و2014 نظراً لغياب الإحصائيات المتعلقة بسنة 2015، على عكس ما تم تناوله في العناصر السابقة.

ا- على مستوى الناتج الخام

تشهد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم، والتابعة للقطاع الخاص على الخصوص تطورا ملحوظاً في إجمالي الناتج الداخلي الخام، حسبما هو موضح في الجدول (6) أدناه.

الجدول (6): تطور الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط لسنتي 2014/2013

التعيين	2013 (مليار دج)	النسبة%	2014 (مليار دج)	النسبة%	نسبة النمو %
حسب القطاع					
القطـــاع الخاص	1.934,7	82,57	2.184,1	84,22	12,9
القطـــاع العمومي	408,4	17,43	409,0	15,78	0,1
المجموع	2.343,1	100	2.593,1	100	10,7
حسب حجم المؤسسة					
250<	796	33,97	861,6	33,22	8,2
249-50	466,1	19,89	544,3	20,99	18,9
49-10	381,6	16,28	401,4	15,47	5,2
10>	699,3	29,84	775,7	29,91	10,9
المجموع	2.343,1	100	2.593,1	100	10,7

Source: Bulletin PME n°28, Op.cit., P: 37

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النسبة المرتفعة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الناتج الخام مقارنة بالقطاع العمومي، إضافة إلى تسجيل نمو مقبول في سنة 2014 (12,9%) مقارنة بسنة 2013.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (< 249) تعتبر بدورها جد مرتفعة (76,78%) خلال سنة 2014، مع تسجيل استقرار لهذه النسبة مقارنة بسنة 2013.

ب-على مستوى القيمة المضافة: تشهد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم، والتابعة للقطاع الخاص على الخصوص تطوراً ملحوظاً في القيمة المضافة المحققة خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي، حسبما هو موضح في الجدول (7) أدناه.

الجدول (7): تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط لسنتي 2014/2013

التعيين	2013 (مليار دج)	النسبة%	2014 (مليار دج)	النسبة%	نسبة النمو %
حسب القطاع					
القطاع الخاص	421,1	74,20	501,7	78.43	19,1
القطاع العمومي	146,4	25,80	137,9	21.57	5,8-
المجموع	567,5	100	639,6	100	12,7
حسب حجم المؤسسة					
250<	244,4	43,06	250,3	39,13	2,3
249-50	117,9	20,80	145,0	22,67	23,1
49-10	74,9	13,20	85,3	13,33	15,3
10>	130,2	22,94	157,9	24,67	21,3
المجموع	567,5	100	639,6	100	12,7

Source: Bulletin PME n°28, Ibid., P: 38

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النسبة المرتفعة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العمومي، إضافة إلى تسجيل نمو معتبر في سنة 2014 (12,7%) مقارنة بسنة 2013.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (< 249) تعتبر بدورها جد مرتفعة (60,86%) خلال سنة 2014 مع تسجيل استقرار لهذه النسبة مقارنة بسنة 2013.

ج- على مستوى التشغيل

يبلغ عدد مناصب العمل المقيّدة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموع 2.371.020 منصب (الأجراء، أرباب المؤسسات الخاصة، الحرفيين وأصحاب المهن الحرة)، مع تسجيل زيادة مطردة في سنة 2015 مقدارها 9,91% مقارنة بسنة 2014، كما هو موضح بالجدول (8) أدناه.

الجدول (8): تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2015

طبيعة المؤسسة	سنة 2014		سنة 2015		نسبة التطور السنوي %
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	
المؤسسات الخاصة:					
الأجراء	1.259.154	58,37	1.393.256	58,75	**10,65**
ارباب المؤسسات	851.511	39,47	934.037	40,.39	**9,70**
المؤسسات العمومية	46.567	2,16	43.727	1,84	**6,10-**
الإجمالي	**2.157.232**	**100**	**2.371.020**	**100**	**9,91**

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 14

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطور الملحوظ لعدد مناصب الشغل المقيّدة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس تطور مساهمتها في امتصاص البطالة من سنة إلى أخرى، مع العلم أن هذه النسبة كانت في حدود 6,28 في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، ثم أنتقلب في سنة 2015 إلى 9,91% مقارنة بسنة 2014.

خلاصة

بعدما تناولنا لمختلف فروع وعناصر هذه الدراسة، نخلص بأن التوجه نحو تدعيم الثقافة والروح المقاولاتية يعتبر من التحديات الحتمية التي لا مناص من مواجهتها، فحتى في ظل افتراض استقرار اسعار البترول عند مستويات مقبولة على المدى القصير والمتوسط، لا يُمكن تقديم أي ضمانة بشأنها على المدى البعيد لاعتبارات تقنية مرتبطة بزوال هذه الثروة، ولاعتبارات تكنولوجية مرتبطة بالطاقات المتجددة، وأخرى تشريعية مرتبطة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من الانبعاثات الحرارية.

كما نخلص من هذه الدراسة أن الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في إطار تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد ساهمت بشكل محدود ومتواضع جدا، مقارنة بما كلفه تنصيب وتسيير مختلف هيئات وأجهزة الدعم والمرافقة، كحالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أنفقت منذ تأسيسها سنة 1996 إلى سنة 2016 ما يفوق 3 مليار دينار جزائري.

فالنسيج الاقتصادي الجزائري يبقى بعيداً جداً عن المعايير الدولية المعتمدة في قياس التكامل والتنافسية الاقتصادية، ففي الوقت الذي تُسجل بعض الدول معدل كثافة يُقدر بـ 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة[27]، يقدر ذلك في الجزائر بـ 16 مؤسسة لكل 1.000 ساكن.

لكن رغم محدودية مساهمة هذه المؤسسات في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذا على مستوى مناصب العمل التي تستحدثها من سنة إلى أخرى، إلا أنها تبقى في نمو مستمر ومتزايد من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يدعو إلى مواصلة تدعيمها وفق اساليب واليات أكثر كفاءة وفعالية، قصد تذليل العراقيل والصعوبات المتعلقة بالجوانب التالية:

- تفعيل دور الجماعات المحلية في تشجيع المشاريع الاستثمارية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الخصوصيات المحلية الإقليمية؛
- التركيز على تشجيع الشركات الناشئة **(Start-up)**، وتوجيه الاستثمارات نحو ميدان الطاقات المتجددة؛
- مواصلة دعم إنشاء المؤسسات من خلال تحسين التواصل بين هيئات وأجهزة الدعم ومختلف شرائح المجتمع؛
- التركيز على فيئة الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين وتحسيسهم بأهمية التوجه المقاولاتي؛
- إدراج مناهج وبرامج تعليمية تدعم الروح والثقافة المقاولاتية للطلبة والمتمدرسين؛
- تذليل العقبات القانونية والإدارية المثبطة للعمل المقاولاتي، وإحلال العدالة والشفافية في الإعلان عن المشاريع وتنظيم كيفيات منح الصفقات؛
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وإنشاء مناطق صناعية بما يُحقق التنمية الاقليمية المتوازنة؛

- مواصلة إصلاح الجهاز المالي الذي ما أنفك يتسم بالجمود والتعقيد، ومعالجة المشاكل التنظيمية المتعلقة بالتمويل عموما، وبالتمويل بالعملة الصعبة على الخصوص؛

- تدعيم مرافقة المؤسسات خلال السنوات الأولى لإنشائها بغية تخفيض معدلات الشطب أو التخلي عن النشاط؛

- تشجيع المؤسسات على التشغيل من خلال منحها مزايا مالية وجبائية مرتبطة بعدد العمال الموظفين بها؛

- تنظيم دورات تكوينية وتأهيلية منتظمة لصالح ملاك ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمـــة الهوامش

[1] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيدر –بسكرة – الجزائر، 2015، ص: 20

[2] www.merriam-webster.com, le 16/12/2016

[3] - منديات ستار تايم، www.startimes.com تاريخ الاطلاع: 2016/12/05

[4] خذري توفيق، حسين الطامر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :المسارات والمحددات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013 ، ص: 04

[5] سايبي صندرة، **سيرورة إنشاء المؤسسة –اساليب المرافقة-**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 11

[6] Dawriter.overblog.com, le 16/12/2016

[7] انطوان نعمة وآخرون :المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط:2، دارالمشرق، بيروت، لبنان،2001 ، ص:1197 –بتصرف-

[8] www.olf.gouv.qc.ca

[9] Alain FAYOLLE, **le Métier de Créateur d'Entreprise**, Ed. Organisation, Paris, France, 2005, P:16

[10] بدراوي **سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة دكتوراه تخصص: علم الاجتماع والتنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص:34

[11] Lssaad Mezghani, et autres, Support Pédagogique du module: **Culture Entrepreneuriale**, Université de Sfax, Tunisie, 2009, P: 18

[12] ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أممية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس 19/18 ماي 2011، ص: 13

[13] ساري أحلام، نفس المرجع السابق، ص: 33

[14] دونيس كوش، ترجمة منير السعيداني، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط: 1، 2007، ص: 34

[15] بوحنية قوي، ثقافة المؤسسة كمدخل اساسي للتنمية الشاملة، مجلة الباحث، عدد:2، جامعة: ورقلة، الجزائر، 2003، ص: 3

[16] Lassad Mezghani et autres, Op.cit., P:8

[17] www.ansej.org.dz, le 09/01/2017.

[18] تصريح للمدير العام للوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب، السيد: مراد زمالي لقناة النهار، بتاريخ 2016/12/18.

[19] www.andi le 09/01/2017

[20] www.cnanc le 09/01/2017

[21] www.angem, le 09/01/2017.

[22] www.fgar.dz, le 09/01/2017.

[23] www.id-algerie.com, le 09/01/2017.

[24] www.mdipi.gov.dz, le 09/01/2017.

[25] تصريح لمدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، السيد: مراد زمالي لقناة: دزاير – حصة: **قضايا اقتصادية**، 2015/11/24

[26] Jérôme Domens, Jean Sebban, **La localisation des PME/TPE en France**, Publié dans:**PME/TPE en Bref**, Revue n° 28, éditée par la Direction du Commerce, et de l'Artisanat, Décembre 2007, P: 1

[27] Boutaleb Kouider, **La Problématique de la Création d'Entreprises face aux Contraintes socioéconomiques de l'environnement local en Algérie**, le colloque international: « création d'entreprises et territoires », 3/4/12/2006, Tamanrasset, Algérie, P: 26